

برئاسة خادم الحرمين الشريفين

مجلس الوزراء يناشد الفرقاء الفلسطينيين تجاوز خلافاتهم والسعي نحو أسباب لم الشمل والوحدة بينهم



(واس)

اصحاب السمو والمعالى الوزراء خلال جلسة مجلس الوزراء



خادم الحرمين الشريفين لدى ترؤسه جلسة مجلس الوزراء

واس - الرياض

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود (حفظه الله) الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس الاثنين في قصر اليمامة بمدينة الرياض.

وفي مستهل الجلسة أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على مجمل الاتصالات والمشاورات والاجتماعات التي أجراها (حفظه الله) خلال الأيام الماضية مع عدد من زعماء وقادة دول المنطقة والعالم حول الأزمة الراهنة في قطاع غزة . والاعتداءات الإسرائيلية السافرة على الشعب الفلسطيني ، والواقف العربية والإسلامية والدولية تجاه الأزمة ، وعلى ما تبذله المملكة من جهود مضيئة في سبيل وقف الاعتداءات الإسرائيلية ، وحماية الشعب الفلسطيني ، وتحقيق الظروف الموضوعية لوحدة القرار الفلسطيني.

وأكد المجلس في هذا السياق ، وفق ما أوصحه وزير الثقافة والإعلام الأستاذ إياد بن أمين مدني في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة ، أن الحرب الشرسة التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة ، وسياسة القنوبات الجماعية التي تمارسها ، وهدومها على العزل والساكن والمساجد والمزارع وكل مقومات الاقتصاد ومنتجيات

المملكة في مقدمة أي عمل عربي أو إسلامي مشترك للتعامل مع الأزمة الحالية السماح لكل شركة اتصالات مرخص لها في المملكة بتأسيس شركة من شخص واحد مملوكة بالكامل للشركة الموافقة على المشروع الوطني للتعامل مع الأطفال ذوي اضطرابات تشتت الانتباه وفرط الحركة

الحياة تتنافس مع جميع الجهادي الإنسانية ، ولا تقيم وزناً للشرعية الدولية ، ولا لقوانين الحرب ، ولا لأبسط المبادئ والاتفاقيات الدولية أمام شعب محاصر أعزل لا يملك سوى إيمانه بالله ثم إرادته الصلبة. وشدد المجلس على أن الموقف الدولي يصمت ، ويتخاذل في تعامله مع هذه الانتهاكات الإسرائيلية على نحو لا يحفل له في التعامل مع الأزمات الدولية ، وأن القول بأن المحجة الإسرائيلية هي دفاع عن النفس يتعاضد عن تاريخ الاحتلال الإسرائيلي الاستيطاني للأراضي الفلسطينية ، وممارسات الحصار والترويع التي تمارسها إسرائيل نحو الفلسطينيين ، والفرق الساحق في موازنة القوة بين الأطراف ، والتجاهل الإسرائيلي لجدارة السلام العربية.

كما بين المجلس أن سياسة الحرب

والعنف والقتل والتكثيف التي تمارسها إسرائيل في قطاع غزة وفي كل فلسطين هي استمرار لتنفيذ فتاعات أيديولوجية لفتات سياسية متطرفة في إسرائيل وخارجها ، ترمي إلى إعادة صياغة منطقة الشرق الأوسط حسب شروطها.

وشدد المجلس على المسؤولية الخاصة التي تتحملها القيادات الفلسطينية ، إذ لا سبيل لعمل عربي إسلامي موحد ومؤثر دون وحدة القرار الفلسطيني وتماصكه ونزاهته. وتشد المجلس الرفقاء الفلسطينيين تجاوز خلافاتهم ، والنسعي نحو أسباب لم الضمل الداهية يتعمق ، والوعي بالأخطار التي يتسببها الانقسام بينهم.

كما أكد المجلس على أن الملكة ثابتة بإذن الله ، على مبادتها وسياساتها وأفعالها التي أسس لها

الملك المؤسس عبدالعزيز آل سعود (طيب الله ثراه) في محاصرة ودعم ونجدة الأشقاء في فلسطين شعبياً ورفقياً وبالقرار ومن ثم رفع النسخة النهائية الوعده لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثانياً :

بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (30/48) وتاريخ 1429/6/19هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاق بين حكومة الملكة العربية السعودية وحكومة الجمهورية الفرنسية بالتعاون في مجال الأمن الداخلي والدفاع المدني الموقع عليه في مدينة (الرياض) بتاريخ 2008/2/24هـ الموافق 2008/2/24هـ وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

ثالثاً :

بعد الاطلاع على توصية اللجنة الدائمة للمجلس الاقتصادي الأعلى

رقم (28/33) وتاريخ 1428/5/10هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على إلغاء الققرة رقم (1) من قرار مجلس الوزراء رقم (1012) وتاريخ 12-17/13/1994هـ المتضمنة عدم إصدار تراخيص جديدة لهنة الصرافة.

رابعاً :

بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (35/50) وتاريخ 1429/7/3هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على المشروع الوطني للتعامل مع الأطفال ذوي اضطرابات تشتت الانتباه وفرط الحركة بالصيغة المرفقة بالقرار.

ومن أبرز ملامح هذا الموضوع :

أ - تخصيص مراكز وعيادات شاملة لتشخيص وعلاج حالات اضطرابات تشتت الانتباه وفرط الحركة مع توفير (الكشافات) المتخصصة اللازمة لذلك واستقطاب الخبرات العالمية المتخصصة في هذا

المجال.

2 - يكون إعطاء التراخيص اللازمة لفتح مراكز خاصة بحالات اضطرابات تشتت الانتباه وفرط الحركة عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعية إذا كان المركز خبيراً ومن وزارة التربية والتعليم للمراكز نفسها إذا كانت تقوم برعاية الحالات القابلة للتعليم من الجسدين وبين بنات .. وتقوم وزارة الصحة بالإشراف على الجوانب الصحية والتراخيص (السكادر) الصحي في هذه المراكز.

خامساً :

بعد الاطلاع على توصية اللجنة الدائمة للمجلس الاقتصادي الأعلى رقم (27/80) وتاريخ 1427/12/24هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على الترخيص بتأسيس شركة مساهمة عامة باسم (شركة المائدة للتأمين التعاوني) وفقاً

لنظامها الأساسي المرفق بالقرار. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك. سادساً :

بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (46 / 66) وتاريخ 20 / 10 / 1429هـ . قرر مجلس الوزراء السماح لأي شركة اتصالات مرخص لها في الملكة بتأسيس شركة من شخص واحد مملوكة بالكامل للشركة . وذلك استثناء من الأحكام المنصوص عليها في المواد (1) و (48) و (157) عن نظام الشركات. الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 6) وتاريخ 22 / 3 / 1385هـ . ودون إخلال بما يقضي به نظام الاتصالات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 12) وتاريخ 12 / 3 / 1422هـ . على أن تكون هذه الشركة ذات مسؤولية محدودة أو شركة مساهمة مقفلة. وأن يكون نشاطها في حدود النشاطات

المرخص للشركة بمزاوتها ،
وذلك بقرار يصدره وزير التجارة
والصناعة ، بناء على موافقة هيئة
الاتصالات وتقنية المعلومات وفق
الإجراءات النظامية ذات الصلة.
وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.
سابعاً :

بعد الاطلاع على الدراسة المعدة
بشأن إعادة تصنيف الشركات
والمكاتب الاستشارية ، وذلك
لضمان توافر شروط السلامة عند
تنفيذ المشروعات العامة. أقر مجلس
الوزراء عدداً من الإجراءات من
بينها ما يلي :

1- تضع وزارة الشؤون
البلدية والقروية - بالاشتراك
مع وزارة التجارة والصناعة ،
والهيئة السعودية للمهندسين ،
وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة
- آلية لتصنيف المكاتب الاستشارية
المندسية - .

2- قيام وزارة المالية والاشتراك
مع الجهات الحكومية ذات العلاقة
بدراسة موضوع تطبيق منهج إدارة
المشروعات من جميع جوانبه والرفع
عن ذلك لجلس الوزراء.

3- قيام وزارة الشؤون البلدية
والقروية ووزارة المالية ووزارة
التجارة والصناعة بدراسة توفير
مختبرات جودة في جميع مناطق
المملكة، ويراعى في ذلك العدد
المطلوب والتكاليف المالية ،
ومشاركة القطاع الخاص في تقديم
خدمة مختبرات الجودة ونحو ذلك
، ومن ثم الرفع عن تلك الدراسة
للمقام السامي.

ثامناً :

وافق مجلس الوزراء على
تعيينات بالترتيبين (الخامسة
عشرة) و (الرابعة عشرة) وذلك
على النحو التالي :

1- تعيين ناصر بن صالح بن
عبدالله المقبل على وظيفة (مستشار
مستشار إداري) بالمرتبة الخامسة
عشرة (بحية الرقابة والتحقق
) .

2- تعيين محمد بن صالح بن
صالح الصالح على وظيفة (مستشار
قانوني) بالمرتبة الخامسة عشرة
بالأمانة العامة لمجلس الوزراء.

3- تعيين عبدالعزيز بن عبدالله
بن عبدالعزيز أبو عباة على وظيفة
(وزير مفوض (أ) بالمرتبة الرابعة
عشرة بوزارة الخارجية.